

وبين الفصيح وتجعله متصلا بالمتنافر. وخير دليل على ذلك كونه يرى الفصيح (فصيح كلام العرب) وتأليف القرآن من المتلائم. وكما أقصى المهمل وغير المفيد من الكلام، يقصي المتنافر وغير الفصيح من دائرة تأليفه.

ويخلص إلى أن تأليف القرآن متكامل ومتلائم. أما كلام العرب، فليس بكامله متلائما. فالمتلائم منه هو الفصيح فقط. وعند هذه النقطة يعانق الخفاجي تصور العسكري والباقلاني. فإذا كان العسكري يهتم بـ«الصناعتين» (الشعر والكتابة (الرسالة - الخطبة)). والباقلاني يعنى بـ«الأصول» الثلاثة نفسها المختلفة عن سواها من مجاري الخطاب الدائر لدى العرب، ينكب الخفاجي على سر «الفصاحة» الكامن في التأليف القرآني، وفي فصيح كلام العرب. وفصيح كلام العرب لا يخرج عن النثر (الفصيح) والشعر. أما حد النثر، فهو «حد الكلام» (كما حاولنا تقديمه). هل لنا أن نقول «الخبر»؟ «وأما حد الشعر فهو كلام موزون مقفى يدل على معنى...». (ص 286). وهذا التعريف رائع وشائع بين النقاد والبلاغيين.

يقف الخفاجي عند حدي النثر والشعر. ولنا أن نفهم من تحديده لتأليف الكلام، أنه يتسع ليشمل مختلف «الأنواع النثرية» «الفصيحة». لكن هذا الشمول يحصره الأفق الثقافي الذي كان يتحرك فيه والذي كانت الأنواع النثرية المعترف بها محدودة بحدود التقليد الأدبي (الخطبة - الرسالة) أو الكتابة الانشائية. نتبين هذا الحصر من خلال تطرقه لمسألة المفاضلة بين الشعر والنثر، وعرضه لوجهات النظر التي تنتصر لأحدهما على الآخر من خلال قوله: «الشعر يدخل في جميع الأغراض: كالنسيب والمديح والذم والوصف... والنثر لا يدخل في جميع ذلك، فإن التشبيب لا يحسن في غير الشعر، وكذلك غيره من الأغراض. وما صلح لجميع ضروب الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر على بعضه» (ص 288). إنه هنا لا يسجل سوى ضروب الشعر وصنوفه المتداولة في التقليد الأدبي السائد. ويقول بصدد النثر: «وأما الذي نقوله في تفضيل النثر على النظم فهو أن النثر يعلم فيه أمور لا تعلم في النظم: كالمعرفة بالمخاطبات، وبنية الكتب والعهود، والتقليدات، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم...». إن «الأنواع» النثرية التي يضعها في اعتباره هي «الأنواع» السامية المتصلة بالكتابة